

التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي السوداني

أستاذ مشارك - كلية العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهرى

د. أميرة علي أحمد همت

باحث - كلية الدراسات العليا - جامعة الزعيم الأزهرى

أ.المعتز الطيب محمد السيد

المستخلص:

تكمّن أهمية البحر الأحمر في مجموعة من العوامل الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية المتداخلة، حيث يعد أهم وأقصر طريق بحري يربط بين ثلاثة قارات ومعبراً رئيسياً للتجارة العالمية بالإضافة إلى تماسه مع عدة مناطق باللغة الحساسة مثل الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والخليج العربي والمحيط الهندي. تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي ماهو تأثير التنافس الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر على الأمن القومي السوداني؟ وقامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن للتنافس الإقليمي والدولي على منطقة البحر الأحمر تأثير على الأمن القومي السوداني نتجت الدراسة المنهج التاريخي في جمع المعلومات الإستراتيجية والأمنية عن موضوع الدراسة من المصادر المختلفة وعمدت الى تحليلها بالمقارنة وعرضها على النظريات العلمية ذات الصلة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي. وتمكنت الدراسة من الوصول لعدد من النتائج أهمها تمثلت في ضعف الإستراتيجية والإمكانيات العربية و السودانية المخصصة لإحتواء ومواجهة التغلغل والوجود الأجنبي في البحر الأحمر حسبما تتطلب ضرورات الأمن القومي العربي و السوداني . من الواضح أن الضغوط الدولية والإقليمية على السودان وأمن ساحله مستمرة و بأشكال مختلفة منها أضرار عديد من الدول الإقليمية والدولية على التواجد العسكرى والمدنى على ساحله .

Regional and international competition in Red Sea and its impact on Sudanese national security

AMIRA ALI AHMED HIMAT

EI MOTAZ ELTAYEB MOHAMED ELSAYED

Abstract:

The importance of the Red Sea lies in a set of intertwined geopolitical, security and economic factors. It is the most important and shortest sea route linking three continents and a major crossing for global trade. In addition to its proximity with several highly sensitive regions such as the Middle East, the Horn of Africa, the Arabian Gulf and the Indian Ocean. The research problem is represented in the international and regional competition in the Red Sea region, which Sudan is located on the western coast of it that affects the Sudanese national security. The study adopted the descriptive and historical method in collecting strategic and security information on the subject of the study from various sources, analysing it by comparison and presenting it to the relevant scientific theories. The study's main findings were represented in the weak Arab and Sudanese strategy and possibilities dedicated to the containment and confrontation of foreign existence in the Red Sea. It is clear that international and regional pressures on Sudan and the security of its coast continue, in various forms, including the insistence of many regional and international countries on the military and civilian presence on its coast. One of the study's most important recommendations is the need to support the Armed Forces by developing the capabilities of the Naval Forces. It is also necessary to strengthen the Security and Intelligence Services and activate their roles to confront the negative activities on the Sudanese coast. In addition to the cooperation and joint strategic planning of the Red Sea countries to ensure its safety and keep it away from regional and international conflicts.

مقدمة:

الأهمية الإستراتيجية والمميزات الخاصة للبحر الأحمر جعلت منه واحداً من أهم البحار علي الصعيد العالمي وفي كل المستويات، وقد تطور نشاط مسرحه وتعاطم دوره في خدمة الملاحة والتجارة البحرية، كما يعد أسهل وأسرع طريق لنقل السلع والبضائع بين قارات آسيا وأفريقيا وأروبا. مما حدا ببعض القوى العالمية للتنافس حوله والسعى الحثيث لإيجاد موطئ قدم لها في هذا المسطح المائي الحيوى .

السودان من الدول المطلة على ساحل البحر الاحمر وهذا الساحل يعاني من مشكلات وتعقيدات في البيئة البحرية من حيث إزدياد أنواع واحجام السفن وإرتفاع وتيرة الأنشطة البحرية القانونية منها وغير الشرعية الى جانب انه موقع تنافس بين القوى الدولية لاطلالة على الخليج العربي مصدر النفط وأفريقيا مصدر المعادن والثروات فضلا عن كونه يضم العديد من القواعد البحرية للقوى الدولية المتنافسة بالرغم من التقدم والتطور التقني في وسائل المراقبة والتأمين، الا ان الأنشطة المتعددة نفسها تتطور الامر الذي يجعل مسألة المراقبة والمتابعة والتأمين معقد بعض الشئومرهق لدول الساحل خاصة لدولة مثل السودان بها العديد من التعقيدات السياسية وتعاني تجاذب سياسي واستقطاب من عدة جهات لتحقيق مصالحها الامر الذي يؤثرعلى الامن القومي للدولة السودانية ، وهذا ما تتناوله الدراسة تأثير التنافس في البحر الاحمر على الامن القومي السوداني في عدة محاور .

الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر:

يتمدد البحر الأحمر من قناة السويس وخليج العقبة شمالا حتى باب المندوب جنوباً، ويتصل من ناحية الجنوب بخليج عدن الذى يتصل بالمحيط الهندي ويضم ساحله تسع دول هى : على الساحل الأفريقى مصر ، السودان ، اريتريا ، جيبوتي و على الساحل الاسيوى فلسطين المحتلة، الاردن ، السعودية ، اليمن . ويبلغ الطول الاجمالى للبحر الأحمر بمافيه سواحل خليجي السويس والعقبة 3069 ميلاً⁽¹⁾.

يعد البحر الأحمر من أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم ، وهو يمثل الان اهم الطرق التجارية والمواصلات البحرية في العالم فهو يحمل السلع الاستراتيجية بين مختلف مناطق العالم وبمرور الوقت تحول من بحر داخلي إلى أهم شريان ينقل البترول من مناطق الانتاج في البلاد العربييه وايران إلى أوروبا وأمريكا ، ولأهميته العسكرية والسياسية والاقتصادية أصبح محط أنظار واضعي القرار السياسي ومحور للصراعات على مر العصور بين القوى العالمية والمحلية والاقليمية.

بالإضافة لأهمية البحر الأحمر الاقتصادية نجد أنه قد ساعد في تسهيل حركة التواصل بين الشعوب العربية ومناطق شرق القارة الأفريقية ، وقد لعب الحضارة واليمنيين دوراً مهماً في فتح ق ، وذلك عبر القوارب الخشبية الصغيرة قبل القرن الثاني ق.م. وبالإضافة للحضارة كانت هناك مجموعات من العمانيون والبحريون الذين اتجهوا ايضاً صوب شرق القارة الأفريقية وتحديدًا منطقة الساحل التي كانت تعرف باسم (برالزنج) وتحول هذا الشريط الساحلي الي شريط عربي بالكامل بعد ازدياد الهجرات العربية بين القرن السادس والثالث عشر الميلادي.

كما أسهم البحر الأحمر في ربط القارة الافريقية بمناطق التجارة العالمية في شرق آسيا والخليج العربي والجزيرة العربية ومناطق أوربا عبر البحر المتوسط عبر برزخ قناة السويس ، وقد ظهرت العديد من الموانئ المطلة علي البحر الأحمر ذات الأهمية التجارية وخدمة السفن مثل موانئ جدة وسواكن وعيذاب وعدن ومصوع وعصب وغيرها من الموانئ كما أن حركة التبادل التجاري نشطت بصورة واضحة عبر البحر الأحمر مما أسهم في إنعاش المناطق المطلة عليه وزيادة مجموعات التجار العابرين أو المستقرين في موانئه. وكما هو معلوم فإن البحر الأحمر يعني تلك البحيرة المائية التي تمتد من مدخل مياه المحيط الهندي الرابط بين قارتي (اسيا وافريقيا) عبر باب المندب وخليج عدن وتحده من الشمال شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة وقناة السويس ويبلغ طوله (355) كيلو متر مربع بالتقريب ، وقد شكل هذا البحر أهمية أمنية و سياسية كبيرة لجميع دول وقارات العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ، وكان أحد وسائل النقل لانتشار الإسلام في قارة أفريقيا. ولقد إزدادت أهميته بعد اكتشاف قناة السويس التي جعلت منه أقصر الطرق التي تربط بين القارات ، وإزداد أهمية كبرى بعد اكتشاف البترول والغاز في الخليج وتوفر المواد الخام والموارد الطبيعية في افريقيا ،وحوجة الدول الصناعية الكبرى لهذه المواد في الصناعة ،وحوجتها لتسويق منتجاتها في الخليج وافريقيا عبره لميزة النقل البحري (الأقل سعراً والاسرع وقتاً).

الأهمية الإقليمية:

أوجدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تغيرات جزرية على التوازن العسكري في منطقته وادت الى زيادة العمل العسكري الأمريكي والدولي وتحجيم دور الأمم المتحدة في حل الصراعات والمنازعات في المنطقة ، وفي منح التسهيلات المطلقة لإسرائيل في بث نفوذها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب البحري (القرصنة) وتمكينها من التمدد جنوبا في البحر الأحمر . باتت عمليات القرصنة تمثل تهديد متصاعداً على المستوى الدولي خلال العام 2009م وتأثرت به الدول التي تستخدم سفنها الممرات المياه القريبة من سواحل الصومال وتفتقر الحكومة الصومالية الى القدرة على مراقبتها و السيطرة عليها⁽²⁾.

الساحل السوداني:

يبلغ طول الساحل السوداني على البحر الأحمر حوالي 530 ميل بحري مايعادل 853 كيلومتر مربع بعرض 12 ميل بحري وبه عدد (42) جزيرة (صغيرة وكبيرة). يبلغ عرض شريط السهل السوداني في القطاع الجنوبي فيما بين راس كسار على الحد السياسي لاريتريا وبين الشرم الذي تقع عليه بورتسودان حوالي 55 كيلو متر ويمتاز الساحل السوداني بنمو المرجاني مما اكسبه ميزة خاصة تتعلق بالملاحة وقيام الموانئ حيث ينتشر عدد كبير من الموانئ الطبيعية التي تحميها الحواجز المرجانية من خطر الأمواج.

يعتبر الساحل السوداني منفذاً للعديد من الدول الإفريقية الحبيسة (تشاد، إفريقيا الوسطى، جنوب السودان وإثيوبيا) كما أنه غني بالثروات وذلك كالآتي .

تقدر الثروات المعدنية (ذهب ، نحاس ، حديد ، زنك، اليورانيوم، الألومنيوم) بحوالى (97) مليون طن ، وتحقق دخل سنوي تقدر بـ 20 مليار دولار سنوياً، وذلك حسب تقديرات شركة بروساف الألمانية بتاريخ 5/15/1976م.

مؤشرات لكميات ضخمة من النفط والغاز بجزيرة ثلاثا ومربع (16) النفطي بمثلث حلايب.

تقدر الثروات السمكية ما بين (6 - 34) ألف طن في السنة، إلا أن متوسط الإستغلال الفعلي الحالي لا يتعدى (1200 طن في السنة)⁽³⁾.

يحتل الساحل السوداني موقعاً جغرافياً مميزاً ذو أهمية كبرى في الإستراتيجية الإقليمية والدولية لما يتميز به من موقع إستراتيجي من الناحية العسكرية، الإقتصادية ويقع ضمن قوس عدم الإستقرار العالمي والذي يضم الشرق الأوسط، القرن الأفريقي و منطقة الخليج، لذلك فإن الأطماع الإقليمية والدولية للسيطرة عليه جعلت منه منطقة صراع ونفوذ بين القوي العالمية العظمى (أمريكا وروسيا).

يملك السودان مواقع سياحة بحرية (الشعاب المرجانية، بيئة بحرية متنوعة، تنوع حيوي ودرجة الشفافية العالية لمياه البحر الأحمر).

يطل الساحل السوداني على أهم ممر مائي يربط قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي، وبالتالي يطل على أحد أهم الممرات المائية الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية، حيث تمر به ما يزيد عن 16 ألف سفينة تجارية وسياحية وعسكرية سنوياً، وصادرات وإستيراد النفط بنسبة (30 % من إنتاج النفط العالمي)، وكذلك المواد الخام لأوروبا والولايات المتحدة والغرب عموماً، الساحل السوداني هو القطب الذي تتلاقى فيه مصالح وأهداف مجموعة كبيرة من الدول المحلية والإقليمية والعالمية ذات القدرات

العسكرية والسياسية المتنوعة، ونتج عن تلك الأهمية الإستراتيجية للساحل السوداني الآتي : أصبحت منطقة الساحل السوداني تتأثر بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية نسبة لترابطها وإتصالها ولأهميتها الإستراتيجية والجيوليتيكية.

حماية المصالح والمكتسبات والسيطرة والنفوذ على منطقة الساحل السوداني كانت دوماً حاضراً في التاريخ القديم والحديث وإن تغيرت الدواعي والمبررات.

التأثير في قرارات الفاعلين الدوليين خاصة في مسألة النزاعات الإقليمية، حروب الحدود، الإرهاب، القرصنة البحرية، الهجرة غير الشرعية، حروب الموارد والتي كانت سبباً جاذباً للأطراف الخارجية، فكل الشواهد تؤكد على أن الساحل السوداني أصبح عاملاً هاماً يسهم في التطورات العسكرية والسياسية في المنطقة.

تزايد الأهمية الإستراتيجية للساحل السوداني ستنعكس على زيادة المصالح والأطماع، وهذا يترتب عليه الصراع بأشكاله المختلفة بين القوى الإقليمية والدولية ولا شك أن الساحل السوداني سيتدخل في هذه المواجهة شاء أم أبأ.

أن موقع السودان الجيو إستراتيجي ووقوعه علي البحر الأحمر يثير أطماع القوى الدولية والإقليمية ، سيما محاولات بعض الدول فرض سيطرتها علي البحر الأحمر ومنازع النيل وذلك من خلال إقامة تحالفات مع دول المنطقة.

استقرار الساحل السوداني :

البحر الأحمر من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم ، وأصبح بمميزات وخصائصه الجيوبولتيكية أخطر محاور الصراع والتنافس الدولي ومن أهم نقاط التحكم الإستراتيجي بإعتباره طريق حيوي لنقل النفط ومعبراً للتجارة العالمية وطريقاً مختصراً لمرور الأساطيل العسكرية البحرية من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلسي والهندي والمحيط الهادي، شهدت الأوضاع على الساحل السوداني متغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة ويمكن ملاحظة ذلك في زيادة الإهتمام الإقليمي والدولي بالمنطقة ومن خلال التواجد الكثيف والنشاط المتواصل لعديد من الدول الكبرى والإقليمية بهدف تعزيز تواجدها في المنطقة بما يتلائم مع التطورات الجارية في الساحة ومحيط المنطقة الذي يتراوح بين الحضور العسكري المباشر والإستخباري من جهة وتفعيل العمل التجاري والإستثماري بالأصالة أو الوكلاء في المنطقة ومنها الآتي :

سعت إيران منذ مطلع العام 2010م للدخول والتواجد في دائرة البحر الأحمر وإتخذ إجراءات لضمان أمن سفنها وضمان دعمها للحوثي في اليمن باعتباره يشكل مع حزب الله في لبنان أنصارها. وعززت إيران وجودها إبان حكم الإنقاذ بعقد إتفاق مع البحريه السودانيه وكان بوارجها تقوم بزيارات لميناء بورتسودان ولكن تم قطع العلاقات معها في نهاية حكم الإنقاذ .

سعت تركيا خلال العام 2018م والعام 2019م لإيجاد موطى قدم لها بمنطقة الساحل السوداني (الإرث العثماني).

حصول روسيا وأمريكا على قواعد ومنافذ في المياه الدافئة مطلباً حيوياً في سياستها الخارجية لتأمين مصالحهما وأهدافهما المنتشرة في جميع أجزاء العالم تطمح روسيا بشكل كبير في منطقة الساحل السوداني وذلك من أجل خدمة أهدافها في منطقة الخليج العربي ولتكون بوابة لها في أفريقيا .

إسرائيل تحتاج للتواجد بمنطقة الساحل السوداني لتحقيق فوائد إقتصادية وأمنية وعسكرية بالنسبة لها ولفك عزلتها وإختراق الوطن العربي من خلال السيطرة على الساحل السوداني خصوصاً بعد ذاهب حكومة الإنقاذ وتطبيع العلاقات بين البلدين ، حيث سعت خلال الفترة الماضية إلى تشكيل أوضاع جديدة في منطقة الشرق الأوسط تتلائم مع مصالحها ،مما سينعكس بالضرورة على أمن الساحل السوداني.

شهدت الفترة الأخيرة تزايداً في إقامة منصات الرصد متعددة الأغراض وبهذه المميزات الجيوبولتكية أصبح محط أنظار المخططين والسياسين والعسكريين ومركز إهتمام وأضعي القرار السياسي ومحور صراعات معقدة بين القوي الدولية المتنافسة ، وكذلك القوي المحلية الإقليمية المتصارعة حول الهيمنة والنفوذ .

ترتبط التحديات والتهديدات في منطقة البحر الأحمر بإستراتيجيات ومصالح القوي الكبرى لاسيما بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأوروبية ، وتتفق مجمل هذه المصالح في تأمين حركة التجارة الدولية وتدفق الموارد البترولية ، وتمتد أبعادها الي السعي لبط النفوذ والهيمنة وفقاً لمدي ثقل هذه القوي تجاه مسرح البحر الأحمر ، وقد أصبح التواجد العسكري بكل أنواعه البحري ، والجوي والبري الدائم والدوري لهذه القوي هو النمط المستخدم لتأمين مصالحها من الناحية العملية ، وهو مايتطلب تهيئة الموقف الإقليمي والدولي للتعامل مع التواجد الدولي والصراعات في المنطقة.

الحرب الدائرة في دولة اليمن وأثرها على الأمن في الساحل السوداني.

مشروع (صفقة القرن) ومآلات ذلك على الساحل السوداني وسعي وإستمرار العديد من الدول التوسع والتحكم في الموانئ والمناطق الحاكمة .

التنافس الشرس لإستئجار المواني ولما له من موقع إستراتيجي في البحر الأحمر بهدف التحكم في طرق التجارة العالمية وتأمين قواعد وخطوط الملاحة وذلك من أجل دعم ومساندة أي خطط مستقبلية لتوسيع نطاق العمل العسكري إذا إقتضت الحاجة لذلك، بالإضافة إلى وجود أسباب ومبررات من قبل دول المنطقة لدعوة أطراف دولية وإقليمية وتقديم وتسهيلات لها في

منطقة البحر الأحمر بإعتبار أن ذلك سيوفر لها حماية وتأمين في المنطقة لمواجهة أى أطراف أخرى وبالتالي أصبحت منطقة الساحل السودانى أمنية كل دولة لتحقيق مآربها وكان التنافس لإستيجار موانه من قبل الدول التالية (الإمارات وتركيا وقطر وتايلاند والصين)

مشروع الصين وتوسعها عبر طريق الحرير سينعكس على تواجدنا ونشاطها في المنطقة وإنعكاس ذلك على الوجود الأمريكى والحرب التجارية الأمريكية الصينية في أفريقياوموانى السودان هى الأنسب لتجارتها ويعتبر المنفذ الحيوى لكل أفريقيا .

التنافس الإقليمي والدولى وأثره على الأمن القومى السودانى:

من المسلم به أن ثمة تأثيرات مباشرة وملاحظة تشير الى تصاعد ايقاع التنافس الإقليمى والدولى على البحر الاقليمي والساحل السودانى , وهذا بدوره أدى الى تأثر البيئة البحرية ونشاط المسرح البحري . ومن المؤكد أن لهذا التنافس آثار مختلفة ومرئية على الامن القومى السودانى , ومن هنا يجدر بنا التعرض لماهية الامن القومى السودانى وفقاً للتعريف الوارد في تقرير الامن والدفاع بالامانة العامة لهيئة المستشارين المضمن في دراسة حول (تحديات الامن القومى السودانى) والذي يقول : (أن الامن القومى السودانى هو تأمين كيان جمهورية السودان كدولة ذات سيادة ضد الاخطار القائمة والمحتملة التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام القوى الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاعلامية والعلمية والتقنية والعسكرية لتحقيق غاياتها واهدافها القومية مع الاخذ في الاعتبار كل الاوضاع والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية).

الدور الإقليمي والدولى:

لم يكن البحر الأحمر سوي ممر مائى داخلي وقد أكسبه موقعه الاستراتيجي أهمية عليا في بلورة دوره في إثراء المجتمع البحري بالنشاطات المختلفة واتساع رقعة مسرحه في العمليات المختلفة سلباً وإيجاباً ، مما ادى الى تلاقى المصالح والأهداف للدول الإقليمية والعالمية التي ظلت تحرص على الحصول على قواعد ومنصات عسكرية سواء في البحر الأحمر أو ما حوله من بحار ومناطق وأن تجد لها حلفاء إقليميين وقد أثر ذلك كله في معادلات القوى وموازينها في البحر الأحمر⁽⁴⁾.

لإهتمام والتواجد الإقليمي والدولي بالمنطقة يعود لملف الإرهاب خاصة في ظل التزايد والتصاعد والتوسع للهجمات والقرصنة وأن الدول الأفريقية تعاني ضعفاً حاداً إزاء عمليات الإرهابيين ، فكان لابد للمجتمع الدولي والإقليمي من التصدي لهذه الظاهرة وهو أمر لا ينتهي في سنوات قليلة وبالتالي تعمل الدول الكبرى على تأسيس قواعد لمواجهة الإرهاب وهذا يعتبر تمدد وغطاء ليعطها التواجد الشرعى وتنفيذ مخطتها في الساحل السودانى.

منطقة الساحل السوداني تشهد عودة كبيرة وكثيفة لموجة التمدد الإقليمي والدولي خاصة بعد هدوء ظاهرة القرصنة البحرية وإختطاف السفن في نهاية العام 2011م ، فقد وصلت هجمات القرصنة إلى ذروتها قبالة السواحل الصومالية وحتى الحدود المصرية البحرية وكان نصيب الجزر في الساحل السوداني النصيب الأكبر فكل الأطراف الإقليمية والدولية زادت من تفاعلها وتواجدها لاحقاً في منطقة الساحل السوداني والمياه الدولية بهدف تأسيس وتثبيت مناطق نفوذها وإستثماراتها في تلك المنطقة إدراكاً منها بالأهمية الاستراتيجية للساحل السوداني.

الدور الخليجي:

التنافس الخليجي على البحر الاحمر يظهر بطريقة غير مباشرة في صورة نازعات تقع بين طرفين احدهما او كلاهما ليس من الدول المطلة على البحر الاحمر ،فحرب الخليج وعلاقات دوله مع الدول الافريقية المطلة على البحر الاحمر يكون البحر الاحمر ومضايقه وخلجانه جزء منها حتى الحرب العربية الاسرائيلية يلعب البحر الاحمر دور رئيسي فيها

الدور الأريتري :

موقع اريتريا ذو اهمية من ناحية التجارية والعسكرية وتمر بالساحل خطوط بحرية مهمة تربط المحيط الهندي واقطار الشرق الاقصى بالبحر الابيض المتوسط واوربا عبر البحر الاحمر حيث يتمتع ميناء اها عصب ومصوع تاريخيا بهرفائى حديثة ذات امكانيات عالية⁵.

أريتريا كدولة منفردة لاتشكل تهديداً كبيراً علي أمن البحر الأحمر حيث إنها دولة فقيرة إقتصادياً وعسكرياً إلا أن خطر أريتريا علي أمن البحر الأحمر يتمثل في تعاونها مع الدول الأخرى التي تهدد أمن البحر الأحمر كأمريكا والكيان الصهيوني . إن وجود نظام حكم مرتبك داخليا وحاجته المتزايدة للدعم الخارجي الإقتصادي والعسكري يجعله ضعيفاً أمام أي ضغوط خارجية من دول الدعم .

الإسلوب المحتمل لعداء أريتريا وتهديدها لأمن المنطقة يتمثل في التهديد الصهيوني للتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وذلك بالتنازل عن الجزر والسماح بإنشاء قواعد عليها بالإضافة للمطارات .

أريتريا دولة حديثة للوجود عام 1993 يعتقد لذهن المتابع من الوهلة الأولى أنه كيف لدولة صغيرة في حجمها أن تدخل في صراعات مع أثيوبيا واليمن وهي فقيرة في مواردها وإمكانياتها وقدراتها البشرية ، مالم تكن وراءها قوي دولية وإقليمية تدفعها للتصرف علي هذا النحو الخطير الذي يدفع نحو تأجيج النزاعا والخصومات ، ولكن من السهل إدراك الحقيقة الواضحة جداً بالتفتيش والتحليل والبحث عن المستفيد الأول من هذه الصفات الكبيرة والخطيرة الناتجة من دولة ذات إمكانيات وقدرات محدودة في المنطقة مثل أريتريا التي بدون الدعم الإقتصادي

والعسكري والدبلوماسي الإسرائيلي الأمريكي المستفيد الأول فإنها لامتلك المقومات في الإعتداء علي جيرانها ، وقد أكد هذا الدعم مانشرته صحيفة همشار الإسرائيلية في شهر فبراير 1995م عندما أوردت خبراً يقول أن هنالك وجوداً إسرائيلياً ضخماً في أريتريا يتكون من 600مستشار يربط معظمهم في ميناء مصوع لمراقبة التحركات في جنوب البح الأحمر ، ويتولي مهمات عديدة منها تدريب القوات الأترية والأجهزة الأمنية هناك كذلك تشغيل وإدارة ميناء مصوع .

بالنظر للقدرات العسكرية الأترية وخاصة البحرية وإنفتاح قواتها البرية قرب الحدود السودانية ووجود النوايا العدوانية المدعومة من أمريكا وإسرائيل تجاه السودان خاصة والدول العربية عامة ، ربما تقوم إدارة حرب بالوكالة لتأمين مصالح القوي الكبرى بالمنطقة . إن العدائيات المحتملة من أريتريا في البحر الأحمر تتمثل في الآتي :

القيام بعمليات بحرية ومساندة للطيران علي محور الساحل لضرب وتدمير القواعد البحرية والجوية وإحتلال المراسي والمواني علي الساحل .

القيام بضربات جوية وبحرية محددة ضد الأهداف الإستراتيجية للدول المطلة علي البحر الأحمر بالطيران والصواريخ ومعاونة خارجية .

إنزال مجموعات ضفادع بشرية لتخريب المنشآت البحرية وزرع الغام بحرية لقفل مداخل المواني والمشاركة في الحصار البحري الذي تفرضه القوي الكبرى.

الدور الأمريكي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عراب النظام العالمي الجديد، وتسعي عن كسب وفق رؤيتها _ لإستقرار العالم والحفاظ علي أوضاعه بهدوء نسبي ، إذ أن عدم الإستقرار يهدد مصالحها التجارية والسياسية الواسعة في العالم ، الأمر الذي سعت معه الي بناء قواعد عسكرية وتكوين أحلاف للحفاظ علي مصالحها ،من خلال وضع شبه الجزيرة العربية وحقول النفط في الخليج والبحر الأحمر تحت نفوذها. ومنذ الخمسينات كانت المصالح الأمريكية في البحر الأحمر تشمل إسرائيل وبعض الأقطار العربية فضلا عن أثيوبيا وظلت السياسات الأمريكية علي المستوي الدولي تؤيد حرية إسرائيل في الملاحة في البحر الأحمر ،كما كان دعم الولايات المتحدة لاقطار البحر الأحمر العربية ثانوياً بالنسبة لدعمها لإسرائيل . ومن أجل بسط الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على المنطقة وإعادة ترتيب التوازنات و التحالفات الإقليمية صرحت مشروع القرن الافريقي الكبير ويشمل دول اثيوبيا والصومال وإريتريا وجيبوتي ويوغندا وكينيا ورواندا وبروندي والسودان وجنوب السودان⁽⁶⁾.

تشمل المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحفاظ علي إحتياجات النفط الخليجية ، وتنظر أمريكا الي أمن الشرق الأوسط لاسيما البحر الأحمر كعنصر حيوي في صيانة طريق النفط المأمون

إلى الغرب . تهدف الجهود السياسية العسكرية الأمريكية في منطقة البحر الأحمر علي الحفاظ إلى حرية الوصول إلى الخليج العربي والبحر الأحمر وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ، ولهذا إتخذت الولايات المتحدة سياسة قائمة علي الإعتبارات السياسية المتوازنة مع بعض الدول والمنحازة مع إسرائيل .

يعتبر خليج العقبة في قلب الإستراتيجية الأمريكية ، كما أن دولة إسرائيل أصبحت قاعدة لها ولاسيما بعد أن تولت أمريكا مسئولية أمنها بعد حرب 1967م وأصبحت ولاية أمريكية بعد إتفاقية التحالف الإستراتيجي الموقعة بين الطرفين ، ويوضح الكاتب والمحلل الأمريكي برنارد لويس هذا الإهتمام الأمريكي الإسرائيلي فيقول : (أن هدف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً هو منع ظهور أي قوة إقليمية بخلاف إسرائيل تسيطر علي مقدرات المنطقة) .

تضع الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة إسرائيل وتفوقها الدائم في مختلف المجالات العسكرية والإقتصادية في منطقة البحر الأحمر في الإعتبار ، هذا مما يشكل تهديداً واضحاً لأمن الدول العربية المشاطئة علي البحر الأحمر ، كما توفر الولايات المتحدة ضمان حرية الملاحة البحرية للإسطول التجاري الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع أساطيلها التي تعبر البحر الأحمر ومنه إلى البحر المتوسط أو إلى المحيط الهندي كجزء من إستراتيجيتها في المنطقة ، ، وبالتالي فرض نوع من السيطرة الإحتكارية علي بتحول الشرق الأوسط ومنع التعددية النووية في المنطقة ، وتري الولايات المتحدة في إسرائيل إمتداداً لمؤسساتها وقيمها وإسلوب حياتها في الشرق الأوسط في قلب المنطقة العربية ، ومن الآليات والأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية عملياتها العسكرية الخاصة في الحرب علي الإرهاب والعمليات في العراق وأفغانستان مايسمي بالضربات الإستباقية أو الإحترازية ، وتظهر هذه الإستراتيجية والإسلوب الأمريكي في ما عرف بمبدأ كارتر الذي أعلنه الرئيس الأمريكي كارتر في 24 يناير 1980م من أجل الحفاظ علي المصالح الأمريكية الحيوية في الشرق الأوسط والخليج العربي ، ويقول تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن أي محاولة تستهدف السيطرة علي المنطقة إعتداء علي مصالحها الحيوية وستقوم برد مثل هذا العدوان بشتي الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة .

مع إنهيار الإتحاد السوفيتي منذ منتصف الثمانينات وسقوط الأنظمة الموالية له في منطقة البحر الأحمر والمشرقة علي مداخله الجنوبية في عدن وأرتريا ، أصبحت السيادة المطلقة في المحيط الهندي، البحر الأحمر ، بحر العرب والخليج العربي للإسطول السابع .

بعد حادثة 11 سبتمبر الإرهابية ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب علي الإرهاب وكمنطقة لتنفيذ إستراتيجيتها في حربها ضد الإرهاب وبعد تفجير المدمرة الأمريكية كول في ميناء

عدن اليمني عام 2003م ، تبع ذلك إنشاء قاعدة أمريكية في جيبوتي مهمتها المراقبة الإستخبارية علي المنطقة والتحرك في مياه البحر الأحمر ، وقد بلغت قواتها مطلع عام 2003م نحو 9 الف فرد تم دعمهم بعدد الف فرد من مشاة البحرية وذلك في إطار الإستعدادات لشن الحرب ضد العراق .

تتواجد الولايات المتحدة عمليا في خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي لاهمية المنطقة ، حيث تعبر من خلالها 20% من حجم التجارة العالمية ونسبة أعلى بكثير من شحنات الطاقة والحاويات ، وهي طريق الشحن الرئيسية لامدادات النفط من الخليج والصادرات الصينية والأسوية الي أوروبا والموارد الأفريقية ، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق إستراتيجيتها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي والخليج العربي بموجب أدوات تعكس حجم النفوذ الكبير التي تتمتع به المنطقة .

الدور البريطاني:

إن الوجود العسكري البريطاني في الشرق الأوسط عموماً هو وجود بحري في الأساس يتألف من وحدة عمليات بحرية يستند علي التسهيلات الممنوحة له من بعض الدول العربية ، وتحفظ بقوة دائمة في منطقة الخليج العربي ، كما ترابط أعداد من القطع البحرية البريطانية من وحدة عمليات الشرق الأقصى موزعة بين هونج كونج وسنغافورة ، ويمكن دفع جزء منها عند الضرورة الي منطقة البحر الأحمر هذا بالإضافة الي بعض القطع البحرية في قاعدة ديموغارسيا مع قوة خاصة للتدخل وفي حالة من التأهب الدائم لدفعها متي مادعت الحاجة الي مناطق الازمات عبر البحار ولدعم القوات البريطانية في منطقة الخليج ، ورغم إن بريطانيا لا تملك قواعد بحرية دائمة في البحر الأحمر إلا أن لديها قواعد بديلة في قبرص .

بجانب هذا الوجود البحري فإن لبريطانيا وجوداً جويّاً في قواعد جوية في منطقة الخليج وتركيا جنباً الي جنب مع القوات الجوية لحليفتها أمريكا تحت غطاء مراقبة وتأمين المنطقة في الخليج العربي ولاشك إن لهذا الوجود البحري والجوي تأثير وتهديد مباشر علي أمن البحر الأحمر والدول المطلة عليه في ظل التبعية التي أصبحت سمة لبريطانيا في تأييدها ومساندتها للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة .

الدور الفرنسي :

تحتفظ فرنسا بقوات تتراوح بين 18-20 الف جندي خارج الساحة الأوربية موزعة بين المحيط الهادي والمحيط الهندي والبحر الأحمر ، وبذلك تمثل أكبر وجود غربي في ماوراء البحار بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وتعتبر جيبوتي أكبر قاعدة فرنسية وبها عدد(ثلاثة الف جندي علي البحر الأحمر) وبجانب قربها من باب المندب وتحكمها فيه ، فانها قريبة من مضيق هرمز

، كذلك لفرنسا قواعد عسكرية في جزيرتي ريونيون ومريوت في جنوب المحيط الهندي الى الشرق من مدغشقر ، كما أنشأت فرنسا في عام 1979م لواء تدخل عبر البحار والذي يمكن نقله الى مناطق التوتر عند الضرورة ومهرونة عالية .

إن التغيرات التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إستعداداً للتدخل العسكري المباشر لحماية مصالحها في المنطقة أدت الى بروز دور فرنسا بصورة أكبر حيث ينحصر التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي الآن بينهما ، حيث تحتفظ الأخيرة بقاعدة في جيبوتي وعلي إتفاقية للدفع عسكرياً وإقتصادياً معها ، فضلاً عن علاقاتها المتميزة مع كلا من المملكة العربية السعودية ومصر وذلك لاثبات وجودها وإرادتها المستقلة أمام الوجود الأمريكي كقوة لها وزنها الدولي الفعال .

الدور الإسرائيلي :

تعتبر اسرائيل الوحيد في المنطقة العربية فيما عدا مصر التي لها سواحل تطل على البحرين الاحمر و المتوسط بسبب هذا الموقع وبسبب ظروفها الاقتصادية واعتمادها في كثير من الموارد على العالم الخارجى ، فمن هنا كانت اهمية المواصلات البحرية. تعتبر الاستراتيجية مكمله للاستراتيجية الأمريكية في البحر الاحمر والمحيط الهندي للتأمين وصول النفط لاسواق الامريكية والاوربية⁽⁷⁾.

تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي علي محورين هما:-

- الخطة الكبرى التي تقوم علي شد الأطراف وتكثيف الإستيطان.

- معالجة مشاكل الأمن الجاري لتأثير الدولة ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية.

تقوم هذه الإستراتيجية علي أساس أن البيئة المحيطة بإسرائيل بيئة معادية ولكي تحافظ علي بقائها يجب أن تبقي جيرانها في حالة ضعف دائم ، لذلك تبنت القيادة الإسرائيلية إستراتيجية شد الأطراف بحيث يشغل العالم العربي بدول الجوار الجغرافي في تركيا ، وايران ، واثيوبيا ، وارتريا ويغلب الطابع الأمني علي السياسة الإسرائيلية حيث طرحت نظرية الأمن الإسرائيلي التي وضعها المؤسسون الأوائل للدولة اليهودية علي عدة أسس أهمها الإحتفاظ بالأرض كعمق إستراتيجي ضروري للدفاع عن الدولة ، ونقل المعركة بسرعة الي ارض العدو ، والإحتفاظ بالتفوق النوعي علي كل الدول العربية والإسلامية ، والمبادرة وعدم الإنتظار للقيام برد الفعل الحاسم.

تهدف إسرائيل الي تحويل البحر الأحمر الي بحيرة يهودية تتولي قواعد النقب حماية المصالح والمطامع اليهودية فيها ، كما إنها تسعى للإنتلاق عبر البحر الأحمر صوب الكنوز الدفينة في شبه الجزيرة العربية ، كما أن سعي إسرائيل لانشاء ممر بحري بين عسقلان وإيلات هو خطوة نحو تحقيق الأهداف اليهودية في البحر الأحمر .

تمكنت إسرائيل من التواجد عسكرياً جنوب البحر الأحمر بعد نجاحها في التواجد شماله والتجسس على الدول العربية ومراقبة حركة الملاحة في هذه المنطقة الحيوية وحماية قوافل تجارتها في هذا الشريان الحيوي ، كما توسعت إسرائيل في حجم تواجدها جنوب البحر الأحمر في الجزر الإترية بعد تواجدها في جزيرة دهلك عام 1975 ، وقامت باستئجار جزيرتي حالب وفاطمة الواقعتين جنوب البحر الأحمر وجزيرة دميرا .

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين تبلور التحرك الإسرائيلي في إتجاهين رئيسين ، الإتجاه الشمالي وتمثل بالتحالف العسكري التركي الإسرائيلي المستند علي الدعم الأمريكي ، والإتجاه الجنوبي تمثل في التمدد الإستراتيجي في جنوب البحر الأحمر عبر التحالف مع أريتريا . أعتبر بعض المحللين الإسرائيليين أن ناشر الطائرات الإسرائيلية شرق تركيا نتيجة للإتفاق الإسرائيلي التركي في فبراير 1996م وإنزاع جزيرة حنيش الكبرى اليمنية بواسطة أريتريا يندرج في إطار إستراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات عربية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية في البحر الأحمرر ولمواجهة أي تهديد يملك أن يصدر عن إيران .

دواعي التنافس و الصراع بالبحر الأحمر :

البحر الأحمر كيان ذو خصوصية عليا أهله لأن يتبوأ مكاناً متقدماً بين المسطحات المائية علي كافة الاصعدة ، مما حدا بهذه المسطحات أن تلعب دورا بارزا في السياسات الدولية، وهذا ما جعل معيار القدرة البحرية بأن يكون مقياساً لتطور الدول وامتلاكها للقرارات الدولية (حرب المياه). تنامت التهديدات الامنية بالبحر الأحمر في كل مستوياتها (الدولية الاقليمية والمحلية) ويعزي ذلك لتطور وتزايد التجاذبات والصراعات التي أوجبت التنافس والسباق من أجل أخضاعه ودول حوضه لقبضة الدول ذات الاطماع الاستعمارية.

ويواجه أستهداث عالمي ممنهج ، يتمثل في قضية تدويل البحر الأحمر (علي خلفية تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م) وما تبعها من عمليات لمكافحة الارهاب ، والعمليات التي يقوم بها المجتمع الدولي لمحاربة خطر القرصنة في سواحل الصومال، كما يشهد عددا من التحديات الاقليمية متمثلة في استمرار الصراع الإستراتيجي والأزلي بين العرب وإسرائيل ، والصراع بين التحالف العربي والحوثيين في اليمن عند مضيق باب المندب ، ونشاط الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش في شبه جزيرة سيناء ، بالإضافة للنزاع حول (أوجادين) بين إثيوبيا والصومال.

أثر التنافس الدولي على الأمن السوداني :

المشكلة الاستراتيجية الاساسية التي تواجه القادة في القرن الافريقي عندما ياتي الحديث عن الامن القومي والامن الاقليمي تمكن في كيفية تعزيز الامن اقليمي دون التقليل من الامن الاقليمي⁽⁸⁾.

التنافس والصراع بين أمريكا وروسيا والصين على التواجد والمصالح وعينهم على الساحل السودانى الذى يعتبر منفذ مهم لأفريقيا على البحر الأحمر :

لاشك أن التنافس والصراع الدولي والإقليمي حول المياه والنفط والموارد والصراع العربي - الإسرائيلي والتهديدات الإيرانية والحرب الدائرة على الإرهاب تجعل منطقة الساحل السودانى دوماً تحت دائرة التنافس والصراع الإقليمي - والدولي.

أهمية المنطقة ووجودها في قلب الأحداث والتحركات المختلفة، يوضح بان هناك أهداف معلنة وأخرى خفية تتعلق بالتنافس الإقليمي والدولي في الساحل السودانى وهي كالآتي:-

الأهداف المعلنة لعملية التنافس الإقليمي والدولي:

- حماية حرية الملاحة البحرية.
- مراقبة ناقلات النفط والسفن التجارية التي ترفع علم تلك الدول.
- مكافحة القرصنة .
- حماية مصالح الدول.
- مكافحة الإرهاب ودعم السلام.
- قواعد للانطلاق لتنفيذ عمليات ومهام عسكرية (حرب اليمن من إريتريا).
- الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء والحلفاء.

الأهداف الغير معلنة للتنافس:

وضع اليد على الثروات والإمكانيات والسيطرة على الأسواق.

الاستيلاء على المنطقة الاستراتيجية والمضطربة.

التدخل في الشؤون الداخلية تحت مظلة أي دعاوى أو التأثير على مواقف تلك الدول

فرض الهيمنة العسكرية والأمنية.

عتبر التنافس الإقليمي والدولي في السيطرة على الساحل السودانى وعلى الموانئ المطلة على البحر الأحمر والتحكم في مياهه البحرية المهدد الأكبر في ظل التدافع المحموم وفرض النفوذ الذي يشهده الساحل السودانى في السنوات الأخيرة، ومن أهم المخاطر والتحديات المحتملة لهذا التدافع والتنافس الآتي:

- المواجهات العسكرية والحروب بين الاطراف بدعم أطراف خارجية
- التواجد العسكري الكثيف القابل للانفجار في أي وقت من الأوقات.
- الأزمات وزراعة الألغام البحرية بهدف التأثير في حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر.

- مهاجمة المنشآت البحرية والقطع البحرية.
- الجريمة المنظمة وأعمال القرصنة.
- المخاطر البيئية .
- التوترات والتهديدات المتعددة لعدة دول بمنطقة والذي سيؤثر على الساحل السوداني الوجود الإسرائيلي والإيراني والملشيات الصوماليه وملشيات الحوثي وإنعكاساتها على الساحل السوداني .

فرص تحقيق الامن القومي السوداني بالبحر الأحمر :

للسودان دعائم أساسية ومرتكزات يستند إليها في تحقيق مصالحه الوطنية ، وهكذا مصالح تتطلب إجراءات نوعية خاصة لكي يلعب دوره المعني في مسرح السياسة البحرية . المصالح المشتركة مع دول الحوض خاصة ذات التماس البيني للعلاقات الحميدة ، يشكل قاعدة لعمل تجالفات وتجمعات وروابط للاستفادة من موارد البحر الاحمر ، أو التنسيق العسكري والامني والاقتصادي حتي السياسي حتي يتطور ذلك العمل الي تكتل او تجمع اقليمي باسم دول البحر الاحمر ومن خلال هذا التجمع سيحقق السودان الكثير من الفوائد والانجازات علي كافة الاصعدة⁽⁹⁾.

قد تلعب المصالح المشتركة لدول الجوار الحبيسة المستفيدة من الموانئ في الاستيراد والتصدير ، قد تلعب دوراً في الاستقرار بالبحر الاحمر من ناحية ، ومن ناحية أخرى امتلاك السودان لمقدرات بحرية طبيعية ومسرح يذخر بالمكتسبات المتميزة والمكتنيزات الفوقية والقاعية مما يدفعه للدخول في شراكات ذكية مع دول القدرة البحرية الاستراتيجية ، فضلاً العلاقات الجيدة للبلاد مع دول الحوض .

من خلال التحليل للمهددات للواجهة البحرية في البحر السوداني نجد أن فرص تحقيق الأمن القومي السوداني يتم عبر المستوي العالمي والمستوي الإقليمي والمستوي الداخلي ، فضلاً عن إضطلاع الأجهزة المختلفة للدولة بمهامها لتأطير المؤسسية وبناء قدرات الدولة.

الخاتمة:

تشير الوقائع والاحداث المعاصرة الي أن منطقة البحر الأحمر أصبحت موضع جذب وإهتمام المجتمع الدولي ، ومن خلال التحليل المعلوماتي يتأكد لنا أن التنافس والوجود الدولي والإقليمي بهذه المنطقة ، وما أفرزه من اصطافات وصراعات حادة علي إحكام السيطرة والنفوذ بها يؤدي الي التأثير المباشر علي الأمن الوطني السوداني، وبالتالي فان الامن البحري الوطني حتماً يتأثر بذلك.

الأهميه الأمنية والعسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإستراتيجية والتحديات التي تهدد أمن الساحل السوداني بجانب واقع المنطقة وما حولها من إضطرابات وهشاشة أمنيته ، يؤثر كثيراً على الساحل السوداني والذي يخلو تماماً من التواجد القوى في ساحله الطويل وجزره المنتشرة .

المستبعد أن تستمر الأوضاع الأمنية هادئة بمنطقة الساحل السوداني وذلك للتداخل الإقليمي والدولي العنيف وحالة الإضطرابات والحروب التي تحيط بالمنطقة، بجانب استمرار توسع نفوذ كل من روسيا والصين منطقة الساحل السوداني .

النتائج:

1. إختلال التوازن في منطقة الساحل السوداني والفقر والتدهور الاقتصادي والحروب ونزاعات الحدود وعدم الإستقرار السياسي والسعي لإقامة تحالفات مع أطراف خارجية شكّل إختلال في التوازن القوة في المنطقة وتسبب في إحداث صراعات إقليمية وداخلية أسهمت في الهيمنة الأجنبية وأعطاها مبررات للتدخل العسكري الخارجي .
2. التنافس الدولي والإقليمي لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية واستراتيجية واقتصادية في المنطقة مهدد أساسي لمستقبل أمن البحر الأحمر والساحل السوداني .
3. وصول التنافس الإقليمي والدولي في الساحل السوداني إلى درجة عالية من التعقيد والتداخل بين العلاقات والمصالح الإقليمية والدولية المتداخلة، أثر ذلك سلباً على السودان.

التوصيات

يجب أن يضع السودان خطه عاجل لتأهيل أسطوله البحري وتطويره وإمتلك فرقاً حربية وزوارق حربية ذات كفاءة قتالية عالية لحماية ساحله الطويل الممتد. تأهيل الجزر السودانية الكبرى وإنشاء قواعد عسكرية وادارات لرصد كل الخروقات والحد من الجرائم في الساحل السوداني.

تكوين قوات خفر السواحل السودانية وإعدادها بصورة علمية وأمنية وعند تكوينها لابد من إستصحاب التجارب الدولية والإقليمية في تكوينها ، مع العلم أن منظمة الأمم المتحدة لاتدعم القوات النظامية تدعم قوات خفر السواحل لأنها تعتبرها قوات مدنيه إبرام إتفاق مع أحد الدول العظمى (أمريكا أو روسيا) والسماح لها بتكوين مركز لوجستي أو قاعده بحريه ،بشروط مجزيه لتطوير البحريه السودانية كماً ونوعا وتدريب كادرها البشرى والمساهمه الفاعله في صناعة الرادارات والقطع البحريه والفرقاطات المتطورة والدفاع الجوى السودانى ، ومن جانبنا نرشح دولة روسيا والتى سبقت أن وعدت بذلك للسودان في حالة السماح لها بتكون القاعده البحريه.

الهوامش:

- (1) سامي عبدالعزيز عثمان، أمن البحر الأحمر أبعاد ومخاطر، القاهرة : دار الكتب المصرية، 2016م، ص 10-15.
- (2) سهام عز الدين جبريل ، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015م ، ص 91.
- (3) امال إبراهيم محمد ، الصراع الدولي حول البحر الاحمر ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، صنعاء ، 1993م ، ص 24.
- (4) متوكل دفع الله محمد عبد الرحمن: (أثر الأمن البحري علي الأمن القومي السوداني)، مجلة المرصد، ادارة التوجيه ، الخرطوم ، 2013م ، ص 56.
- (5) الأمين عبد الرازق ادم ، دور اريتريا في استقرار منطقة القرن الافريقي والبحر والاحمر ، 199م- 2002م ، مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، 2008م ، ص 75.
- (6) سامي عبد العزيز عثمان، مصدر ساق
- (7) احمد عز الدين نوري صراع الدول العظمى في القرن الافريقي واثره على أمن البحر الأحمر ، الدار لنشر وتوزيع ، القاهرة ، 2022م ، ص 120.
- (8) الصادق عبدالله احمد ، الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الاحمر وتأثيرها على الامن القوي السوداني ، الافريقية الدولية للنشر ، القاهرة ، 2017م ، ص 154.
- (9) صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ، امن القرن الافريقي ، مطبعة جي تاوان الخرطوم ، 2005م، ص 280.
- (10) طارق أحمد شرف الدين عبد القادر ، البحر الاحمر الاستراتيجي ، اكااديمية غيري العسكرية ، الخرطوم ، 2019م ، ص 110.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العربية.

- (1) آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنى - دار الفكر المعاصر - لبنان - بيروت، 1993م.
- (2) الأمين عبدالرازق آدم، (دور اريتريا في استقرار منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر، 1991 - 2002م).
- (3) سهام عزالدين جبريل، ظاهرة القرصنة على السواحل الصومالية وخليج عدن، (دراسة في الأبعاد والتداعيات الإقليمية والدولية)، الطبعة الأولى 2015م، القاهرة.
- (4) الصادق عبدالله أحمد محمد، بعنوان الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الوطني السوداني، (2009-2016م)، الإفريقية الدولية للنشر، القاهرة، (1438هـ - 2017م).
- (5) صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ، أمن القرن الافريقي، مطبعة جي تآوون - الخرطوم -2006م.
- (6) عادل حسن محمد أحمد، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة واستراتيجية مواجهتها، الخرطوم، شركة مطابع الاسودان للعملة المحدودة، 2013م.
- (7) احمد عزالدين نوري، صراع الدول العظمى في القرن الافريقي واثره على امن البحر الاحمر، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2022م.
- (8) متوكل دفع الله محمد عبد الرحمن: (أثر الأمن البحري علي الامن القومي السوداني)، مجلة المرصد، ادارة التوجيه ، الخرطوم ، 2013م .
- (9) سامي عبدالعزيز عثمان، أمن البحر الأحمر وأبعاده ومخاطره، (القاهرة : دار الكتب المصرية)، 2016م